تصريحات نارية للدكتور ناصر الخبجي:

انتقادات حادة لمجلس القيادة ومطالبات بتعزيز الحكم الذاتي في الجنوب

الأمناء / متابعات خاصة :

في مداخلة خلال المنتدى الدولي اليمني يوم الأحد 16 فبراير 2025، وجّه الدكتور ناصر الخبجي، رئيس الهيئة السياسية ورئيس وحدة شؤون المفاوضات بالمجلس الانتقالي الجنوبي، انتقادات حادة لمجلس القيادة الرئاسي، محذرًا من عجزه عن تحقيق أي تقدم سياسي أو إداري، ومطالبًا بإعادة النظر في آليات الحكم وإدارة الدولة.

عجز حكومي وصراع داخلي يعطل الدولة

أكد الخبجي أن مجلس القيادة الرئاسي فشل في تقديم أي إنجاز يذكر، مشيرًا إلى أنه عاجز حتى عن إعداد مسودة القواعد المنظمة لعمله. كما أشار إلى أن الصراع المستمر بين رئيس مجلس القيادة، رشاد العليمي، ورئيس الحكومة أدى إلى تعطيل مؤسسات الدولة، وهو ما يعكس غياب التنسيق والتعاون بين القيادات السياسية.

رؤية غائبة في التعامل مع الحوثيين

انتقد الخبجي غياب الاستراتيجية الواضحة لدى مجلس القيادة الرئاسي في التعامل مع الحوثيين، سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، مؤكدًا أن هذا الفراغ في الرؤية يضعف موقف الحكومة اليمنية ويمنح الحوثيين فرصة لتعزيز نفوذهم.

المجلس الانتقالي يطالب بحق إدارة الجنوب

شدد الخبجي على ضرورة منح الجنوبيين حق إدارة مناطقهم وتشكيل حكومة تنمية، معتبرًا أن هذا الخيار هو السبيل الوحيد لضمان استقرار الجنوب وتحقيق تطلعات سكانه. ويعكس هذا التصريح إصرار المجلس الانتقالي على تعزيز الحكم الذاتي في الجنوب كجزء من الحل السياسي الشامل.

اتهامات بالتدخل في القرارات الحكومية

وجه الخبجي انتقادًا صريحًا لرئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، متهمًا إياه بالتدخل في القرارات الحكومية دون الرجوع إلى بقية أعضاء المجلس، وهو ما وصفه بأنه خرق لمبدأ الشراكة والتوافق داخل السلطة التنفيذية.

دعوة لتشكيل حكومة حرب في الشمال

في خطوة تعكس تصعيدًا سياسيًا وعسكريًا محتملًا، دعا الخبجي إلى تشكيل حكومة حرب للمناطق الشمالية المحررة، معتبرًا أن ذلك ضروري لتعزيز الأمن والاستقرار ومواجهة التحديات العسكرية التي تفرضها المرحلة الراهنة.

مرحلة حرجة ومستقبل غامض

أظهرت تصريحات الخبجي مدى تفاقم الأزمة السياسية داخل الحكومة اليمنية ومجلس القيادة الرئاسي، حيث كشف عن حالة العجز والصراع وغياب الرؤية الاستراتيجية. كما أكد في الوقت ذاته تمسك المجلس الانتقالي الجنوبي بمطالبه في الحكم الذاتي والتنمية المحلية للجنوب، إلى جانب السعي لتعزيز الاستقرار في المناطق المحررة.

تصريحات الخبجي تفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول مستقبل اليمن السياسي، فهل ستدفع هذه الانتقادات القيادة اليمنية لإعادة ترتيب أوراقها، أم أن المشهد السياسي مرشح لمزيد من التعقيد والتوتر؟

بيان صادر عن اللجان النقابية لعمال مؤسسة موانئ خليج عدن بشأن الأراضي التعويضية المخصصة لهم في وحدة جوار 695

نطالب بإيقاف العبث في الأراضي المصروفة لنا منذ ١٩٩٧م والتي ما زالت للآن تحت الاعتداء من قبل المعتدين

الأمناء / خاص :

أصدرت اللجان النقابية لعمال مؤسسة موانئ خليج عدن ، أول أمس الثلاثاء 18 فبراير 2025 ، بيانا بشأن الأراضي التعويضية في وحدة جوار رقم 695 المخصصة لعمال المؤسسة .

ووجهت في سياق بيانها نداء استغاثة عاجل إلى فضيلة القاضي محسن يحيى طالب، رئيس مجلس القضاء الأعلى إلإنصاف عمال وموظفي ميناء عدن بشأن الأراضي التعويضية المصروفة لهم في وحدة جوار رقم 695

وجاء في سياق البيان « نحن اللجان النقابية في ميناء عدن، نرفع إليكم هذا النداء العاجل في ظل ما يعانيه عمال وموظفو ميناء عدن منذ العام 1997 من ظلم واعتداء على حقوقهم المشروعة، والتي تخص الأراضي التعويضية التي صُرفت لهم من قبل هيئة أراضي وعقارات الدولة في عام 1997 وبتوجيهات مركزية من قبل رئاسة الجمهورية حينها، وذلك تعويضًا عن الأرض المصروفة لهم في منطقة كالتكس في العام 1992 قبل صدور قانون المناطق الحرة وقرار مجلس الوزراء بشأن المناطق التي سيطبق فيها نظام المنطقة الحرة، وكان الموقع المصروف للعمال ضمنها « .

وأضاف البيان « حيث قامت المؤسسة بناءً على تلك التوجيهات بمتابعة محافظ محافظة عدن حينها وهيئة الأراضي وتم استلام وحدة الجوار والبدء بتسوية الأرض التي كانت عبارة عن كثبان رملية. وبعد تسوية الأرض وتجهيزها، ظهر أشخاص يدعون ملكيتهم للأرض وأنها أرض زراعية، وكذا قيامهم بالتصرف فيها بالبيع لجهات عدة، ودخل العمال في دوامة المتابعة (عبر أمن المحافظة والنيابة والقضاء). وصدر الحكم الكارثي الجائر من قبل محكمة الشيخ عثمان من قبل القاضي صلاح سيف الذي ابتدع البدع وتفنن في اصطناع الحجج في نحو مئتين وثمانين صفحة ونيف، خرق فيها كل قواعد الإثبات ليوافقها في صالح المعتدين، فلم تشفع معه العقود الرسمية التي بحوزة العمال، كما لم تشفع معه خرائط جوجل التي أبرزتها هيئة الأراضي والتي أوضحت أن الأرض لم تكن في يوم ما أرضا زراعية بل كانت كثبانا رملية، ولم تشفع معه هزلية مزاعم المدعى عليهم في وثائق لم يظهر لها أصل أي ليس لها أصول ومبهمة الموضوع لا تمت لوحدة الجوار 695 بأي صلة، ولم يشفع معه تضارب أقوال المعتدين فكل يزعم أن حجته هي التي تخص وحدة جوار 695 ويزعم أن وثيقته هي الأصلح، بل إن ما أبرموه من عقود بيع في وحدة الجوار 695 يفوق مساحة وحدة الجوار ذاتها، كما لم يشفع للعمال أمام ذلك القاضي الابتدائي قرار لجان ادعاءات الملكية وأن الأرض تخص الدولة وفقا للقانون، كل ذلك لم يشفع للعمال المغلوبين على أمرهم عند ذلكم القاضي فجاء بحكم هزيل أكثر فيه من الزيغ واللبس وتقليب الأمور لدرجة أنه جمع بين المعتدين في توائم غريب«.

و واوضحت اللجان النقابية لعمال مؤسسة موانئ خليج عدن أنه « لمن يطلع على ذلكم الحكم الكارثي سيصدم من هول ما فيه من البدع غير القانونية والحبك والسبك وكل ذلك من أجل إرضاء رؤوس أموال واصلة لتمكينهم من حق ليس لهم وعلى حساب العمال الذي تمثلهم النقابة أمام القضاء. وإيمانًا من العمال وشرعيتهم في حقهم في الأرض في وحدة جوار رقم 695 وفقا لما لديهم من عقود رسمية، فقد قمنا نحن نقابة العمال بصفتنا الممثل الشرعي لهم باستئناف ذلكم الحكم أمام محكمة الاستئناف علها تنصفهم فلا كبير فوق القانون، ولكن للأسف تم إحالة استئنافهم إلى الشعبة الثانية ولا نعلم إن كان ذلك من سوء حظ العمال أو أن الأمور قد تم تحديد مجراها سلفا، فقد سارت الإجراءات على وجه السرعة وحجزت للحكم وقد تقدمنا نحن اللجان النقابية بطلب فتح باب المرافعة وبعد عدت جلسات ومداولات ومماطلات قررت رئيسة الشعبة فتح باب المرافعة حيث اتضح جليًا وتبين في نفس الجلسة من هم خصوم المستأنفين فلم يستطع القاضيان في الشعبة إخفاء قناعتهما المسبقة وميلهم نحو المستأنف ضدهم المعتدين على الأرض لدرجة أنهم غادروا غرفة المداولة علنا وبحضور اللجان النقابية المستأنفين وكذا بحضور المستأنف ضدهم قائلين لرئيس الشعبة هكذا وبمنتهى الوضوح خلي الجلسة لك!!! وكأنهم هم الخصوم في مواجهة المستأنفين « .

اللجان النقابية لعمال موانئ عدن تطالب بإنصافهم في قضية الأراضي التعويضية

وجهت اللجان النقابية لعمال مؤسسة موانئ خليج عدن نداءً عاجلًا إلى فضيلة القاضي محسن يحيى طالب، رئيس مجلس القضاء الأعلى، تطلب فيه التدخل العاجل لإنصاف عمال وموظفي الميناء في قضيتهم المتعلقة بالأراضي التعويضية المصروفة لهم في وحدة جوار رقم 695 منذ عام 1997.

وتعود جذور القضية إلى التوجيهات التي صدرت من رئاسة الجمهورية عام 1997، والتي بموجبها تم تخصيص الأراضي للعمال تعويضًا عن الأرض التي ضربت لهم في منطقة كالتكس في 1992. ورغم تسوية الأرض وتجهيزها، نشبت نزاعات قانونية مع أفراد ادعوا ملكيتهم للأرض، ما دفع العمال إلى متابعة القضية عبر المحاكم.

وفي بيانها، انتقدت اللجان النقابية الحكم الصادر عن محكمة الشيخ عثمان، معتبرة إياه "جائرًا" و"غير قانوني"، حيث تم تجاهل الأدلة القانونية والوثائق الرسمية التي تثبت ملكية العمال للأرض، كما أشارت اللجان إلى ما وصفته بـ"التحامل" الواضح من بعض القضاة لصالح المعتدين على الأرض في محكمة الاستئناف، مما دفعهم إلى تقديم طلب برد الشعبة المعنية.

وأكدت النقابة في بيانها أن العمال يطالبون بتغيير القضاة المسؤولين عن القضية لضمان حيادية المحاكمة، مشيرة إلى أنهم على استعداد لمواصلة الكفاح القانوني دفاعًا عن حقوقهم. كما أكدت على أن القضية ستُعرض أمام المحكمة في 23 فبراير 2025.

وطالبت اللجان النقابية بضرورة النظر في القضية من قبل قضاة محايدين لضمان إنصاف العمال والحفاظ على حقوقهم القانونية.

18/2/2025

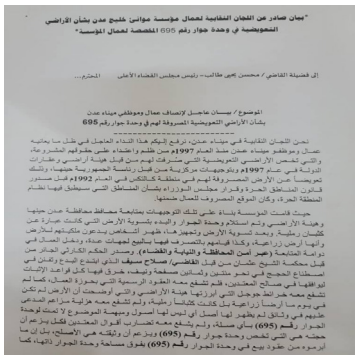
بيان صادر عن اللجان النقابية لعمال مؤسسة موانئ خليج عدن بشأن الأراضي التعويضية في وحدة جوار رقم 695 المخصصة لعمال المؤسسة

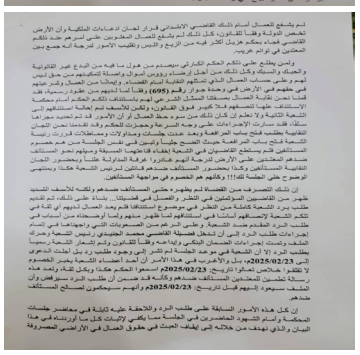

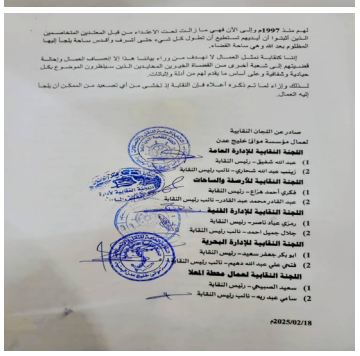
صادر عن اللجان النقابية لعمال مؤسسة موانئ خليج عدن
اللجنة النقابية للإدارة العامة
اللجنة النقابية للرصفة والساحات
اللجنة النقابية للإدارة الفنية
اللجنة النقابية للإدارة البحرية
اللجنة النقابية لعمال محطة المعلا
2025/02/18